



## التيار الصدري والانتخابات البرلمانية القادمة.. (رؤية سياسية وأبعاد استراتيجية)



حسن النائي

تعد مشاركة التيار الصدري (التيار الوطني الشيعي) في الانتخابات البرلمانية العراقية القادمة حدثاً سياسياً بارزاً في المشهد السياسي العراقي. إذ يُعتبر التيار الصدري بقيادة السيد مقتدى الصدر من أبرز القوى السياسية المؤثرة في العراق، وله تأثير واسع على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية. وتتسم مشاركته في الانتخابات القادمة -إذا ما قرّر سماحة السيد الصدر ذلك- بالعديد من الأبعاد والدلالات التي تستحق الدراسة والتحليل.

أولاً: التيار الصدري وقاعدته الشعبية: يتمتع التيار الصدري بقاعدة جماهيرية واسعة، تتوزع في العديد من المحافظات العراقية، وخصوصاً في المناطق ذات الأغلبية الشيعية. هذه القاعدة ليست فقط رقماً انتخابياً، بل تمثل شريحة من المجتمع لها توجهات سياسية وفكرية تعكس تطلعات الجماهير

العراقية نحو الإصلاح والتغيير. ولطالما ارتكز التيار الصدري على شعارات مكافحة الفساد والإصلاح وتحقيق العدالة الاجتماعية، ما جعله يحتفظ بمكانة متميزة بين شرائح المجتمع المختلفة وبين القوى السياسية، رغم التحديات التي واجهها في المراحل الماضية.

ثانياً: دوافع المشاركة في الانتخابات القادمة: ربما يعلن التيار الصدري عن عزمه خوض الانتخابات البرلمانية القادمة، بعد تردد في مراحل سابقة حول الانسحاب أو المقاطعة. وتؤيد ذلك دعوة سماحة السيد مقتدى الصدر لاتباعه في تحديث البطاقة الانتخابية. يمكن تفسير هذا القرار من وجهة نظر خاصة بعدة عوامل:

١. التأثير في عملية الإصلاح السياسي: يسعى التيار الصدري إلى تعزيز دوره في البرلمان كأداة لتفعيل المشاريع الإصلاحية ومكافحة الفساد.

٢. الاستجابة لتطلعات الشارع: يشكل التيار الصدري حلقة وصل بين القاعدة الشعبية والحوكمة، لذلك فإن قراره بالمشاركة يُعد استجابة لمطالب أنصاره بضرورة التواجد في المشهد السياسي.

٣. التوازن مع القوى السياسية الأخرى: يدرك التيار أن الغياب عن الساحة الانتخابية قد يفسح المجال لقوى أخرى لتعزيز نفوذها، وهو ما قد يؤثر على مستقبل التوازن السياسي في العراق.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التيار الصدري: رغم القوة التي يمتلكها التيار الصدري، فإنه يواجه تحديات كبيرة منها:

١. التنافس مع الكتل الأخرى: تتسم الانتخابات المقبلة بوجود منافسة قوية من قبل قوى سياسية عديدة تسعى إلى تعزيز مكانتها.

٢. إدارة الملفات الخلافية: يحتاج التيار الصدري

إلى تقديم برامج انتخابية تعالج قضايا الفساد، البطالة، وتحسين الخدمات العامة بشكل عملي. وإصلاح الواقع السياسي المتدهور. رابعاً: الأبعاد الاستراتيجية لمشاركة التيار الصدري: بل تعكس رؤية متجددة للتيار لتعزيز دوره في المشهد السياسي العراقي وتحقيق التغيير الذي يشهده الشعب. و يبقى نجاح هذه الخطوة مرهوناً بقرار قائده سماحة السيد مقتدى الصدر وبقدرة التيار على توحيد صفوفه، وتقديم رؤية واضحة تلبى طموحات العراقيين في بناء دولة مستقرة وعادلة، لا سيما بعد التوجه الجديد وتغيير الاسم من التيار الصدري إلى «التيار الوطني الشيعي» لضمان المشاركة السياسية الواسعة وشمول الطيف الشيعي بمختلف شرائحه وتوجهاته.

## البصمة المائية ومواجهة أزمة المياه في العراق

### منتصر صباح الحساوي

عندما نفكر في العراق، تتبادر إلى الذهن صور دجلة والفرات، شربائسي الحياة اللذين لطالما منحت مياههما البلاد الخصب والحياة. لكن تلك الصورة المثالية أصبحت جزءاً من الماضي. اليوم، يواجه العراق أزمة مياه تهدد أمنه الغذائي وتهدد هوية شعبه الزراعية والثقافية. لم تعد هذه مجرد أزمة موارد بل أصبحت اختباراً حقيقياً لوعي المجتمع وقدرته على مواجهة التحديات.

عرف عن العراق انه بلد زراعي يعتمد على خصوبة أرضه ومياهه الوفيرة، لكن مع مرور الوقت، بدأت التحديات تظهر بقوة، التغييرات المناخية التي قللت من كمية الأمطار والسود التي شيدت في دول المنبع كلها عوامل أدت إلى انخفاض حاد في تدفق المياه. ومع نمو السكان وتزايد استهلاك المياه غير المدروس أصبح الحفاظ على كل قطرة ضرورة ملحة.

هنا يأتي دور مفهوم «البصمة المائية»، الذي يُعدّ مراً حقيقياً لاستهلاك المياه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

في أرض العراق الزراعة ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل هي جزء من الهوية الوطنية، ومع ذلك فإن هذا القطاع هو الأكبر استهلاكاً للمياه إذ يستخدم حوالي ٧٠٪ من المياه المتاحة. خذ على سبيل المثال محصول الرز، الذي يُزرع في مناطق مثل النجف والديوانية. للحصول على كيلوغرام واحد من هذا المحصول نحتاج إلى أكثر من ٢,٥٠٠ لتر من الماء.

أما النخيل، وهو رمز حضاري واقتصادي للعراق، فيستهلك كميات كبيرة من المياه ولا سيما باستخدام الري التقليدي، قد تستهلك النخلة الواحدة ما يزيد عن ٨,٠٠٠ لتر سنوياً لإنتاج محصول جيد من التمر لكن مع استخدام أنظمة الري الحديثة مثل الري بالتنقيط يمكن خفض هذا الاستهلاك بنسبة تصل إلى ٦٠-٧٠٪، ليصل إلى أقل من ٤,٠٠٠ لتر سنوياً.

وفي حقل الحنطة، التي تُعدّ المصدر الأول للأمن الغذائي للعراقيين، نحتاج إلى حوالي ١,٥٠٠ إلى ٢,٠٠٠ لتر من الماء لكل كيلوغرام. أما الأشجار المثمرة مثل البرتقال والرمّان والزيتون فتتطلب حوالي ٥٠٠ إلى ١,٠٠٠ لتر لكل كيلوغرام من الفاكهة.

المنتجات الحيوانية تُعد من أكبر المستهلكين غير المباشرين للمياه. لحم الأبقار يتطلب حوالي ١٥,٠٠٠ لتر من الماء لكل كيلوغرام، ولحم الغنم حوالي ١٠,٠٠٠ لتر، بينما يُعدّ لحم الدجاج الأقل استهلاكاً بحوالي ٤,٠٠٠ لتر لكل كيلوغرام.

في حياتنا اليومية، يستهلك كل نشاط بسيط

كميات كبيرة من الماء. الاستحمام وحده قد يستهلك حوالي ٥٠ إلى ١٠٠ لتر لكل مرة، بينما يُهدر غسل المراوح حوالي ١٠ لتر لكل استخدام، حتى غسل الأطباق قد يصل استهلاكه إلى ما بين ٢٠ و ٥٠ لتر، بينما غسل الملابس يستهلك حوالي ٤٠ إلى ٨٠ لتر لكل دورة. تنظيف الأسنان مع ترك الصنبور مفتوحاً قد

يُهدر ما بين ١٠ و ٢٠ لتر لكل مرة. عندما نجتمع كل هذه الأرقام، نجد أن البصمة المائية اليومية للفرد العراقي قد تصل إلى ما بين ٤,٠٠٠ و ٨,٠٠٠ لتر، تشمل المياه المستخدمة بشكل مباشر وغير مباشر ولا سيما إذا علمنا ان كوب قهوة واحد يتطلب حوالي ١٤٠ لتر من الماء لإنتاجه.



في الولايات المتحدة متوسط البصمة المائية يصل إلى حوالي ٧,٨٠٠ لتر يومياً بسبب الاستهلاك المرتفع للحوم ومنتجات الألبان، بالإضافة إلى الاستخدام المنزلي الكبير. في الهند أقل نسبياً حوالي ٣,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠ لتر يومياً بسبب الأنماط الغذائية النباتية في الغالب وتقليل استهلاك المياه في الحياة اليومية.

## ضرورة الحزب الحضاري الحديث

قال الاخ الصديق ابراهيم العبادي ان الحزب الحديث شرط لدولة حديثة ديمقراطية. وهذا عين الصواب. بلغ عدد الاحزاب المسجلة حوالي ٤٠٠ حزبا، ولا ادري اي منها ينطبق عليه وصف الحضاري والحديث.

الحزب الحضاري الحديث يعد من الركائز الأساسية التي تسهم في تحقيق وتطوير الدولة الحضارية الحديثة (د ح). في سياق تطور المجتمعات وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة من الحضارة، يُعتبر الحزب الحضاري بمثابة الأداة السياسية والاجتماعية التي تشمل الأيديولوجية والنظرة المستقبلية للمجتمع. هذا الحزب يعكس المبدأ الأساسي في توجيه الأمة نحو الأهداف العليا التي تحقق التنمية المستدامة والازدهار الحضاري.

١. توحيد الرؤية الحضارية للمجتمع الحزب الحضاري الحديث يُعتبر القوة المحورية في توفير رؤية مشتركة للمجتمع، حيث يعمل على تجميع القوى الحية للأمة حول أهداف حضارية واسعة تشمل: - الحفاظ على الهوية الثقافية. - التفاعل مع الحضارات الأخرى بشكل متوازن.

- استعادة الروح الحضارية المبنية على العلم والعمل والتقدم. كما يساهم في تحديد الأولويات السياسية التي تتسجم مع متطلبات المستقبل الحضاري للأمة، مما يساهم في تحديد ما يمكن تحقيقه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كل ذلك في إطار منظومة القيم العليا الحافظة بالمركب الحضاري.

٢. دور الحزب في إدارة التعددية والاختلافات الثقافية والسياسية: في مجتمعات متعددة الأعراق والطوائف، حيث تكثر الفروقات الثقافية والسياسية، يكون الحزب الحضاري الحديث قادراً على تقديم رؤية شاملة تلبى احتياجات الجميع، وتؤسس للعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات. يساهم الحزب الحضاري في تخفيف حدة التوترات الطائفية والعرقية عبر تجنب الأيديولوجيات المغلقة، والتركيز على الهوية الوطنية التي تشمل الجميع.

٣. الحزب الحضاري كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة: يُعتبر الحزب الحضاري الحديث القوة

المحرك التي تضع استراتيجيات التنمية المستخدمة في إطار شامل ومتعدد الأبعاد. فالحزب يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة، وتوفير الفرص التعليمية، وتعزيز القيم الاجتماعية التي تدعم التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع. بعبارة أخرى، الحزب يساهم في تقديم حلول عملية لمواجهة التحديات الكبرى مثل الفقر، البطالة، والتعليم.

٤. الحزب الحضاري والديمقراطية التشاركية: من أهم مميزات الحزب الحضاري الحديث هو التزامه بمبادئ الديمقراطية التشاركية التي تضمن مشاركة المواطنين بشكل فاعل في صناعة القرار. وتعتبر هذه المشاركة ضرورية لتحقيق التطور السياسي المستدام، حيث يعكس الحزب الحضاري الاستجابة لاحتياجات الشعب ويضمن حرية التعبير والتنوع الفكري. هذا النوع من الديمقراطية يُشجع الابتكار والإبداع، ويعزز من قدرات المجتمع على التكيف مع تحديات المستقبل.

٥. الحزب الحضاري في تحقيق التوازن بين القيم التقليدية والتطورات

الحديثة: الحزب الحضاري الحديث يعمل على تحقيق التوازن بين قيم الهوية الثقافية التقليدية ومتطلبات العصر الحديث. يهدف إلى تعزيز الجمود الفكري، ويعزز التطور المستدام الذي لا يتناقض مع القيم الدينية أو الاجتماعية بل يسعى إلى تجسير الهوة بين التراث وبين التكنولوجيا الحديثة، في سياق يحقق التقدم دون إغفال الهوية.

٦. أهمية الحزب الحضاري في الاستقرار السياسي والاجتماعي: من الضروري أن يكون الحزب الحضاري في مقدمة القوى التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة. من خلال ترسيخ ثقافة العدالة والمساواة ومكافحة الفساد، يتمكن الحزب من خلق بيئة سياسية مستدامة يمكن فيها الحفاظ على الاستقرار الداخلي، مما يعزز من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية.

٧. الحزب الحضاري ورؤية عالمية في السياسة الخارجية: الحزب الحضاري الحديث في ظل العولمة والتغيرات السريعة في النظام الدولي، يصبح الحزب الحضاري الحديث

ضرورة في بناء رؤية واضحة ومؤثرة في السياسة الخارجية. من خلال تبني سياسة تعددية وتعاون مع الأمم الأخرى بما يضمن مصالح الشعب وبراغي القيم الإنسانية العالمية بما يعكس التطور الفكري والتعايش السلمي بين الشعوب.

وبناء على ما تقدم فإن تأسيس حزب حضاري حديث يمثل إحدى الركائز الأساسية لبناء الدولة الحضارية الحديثة (د ح)، فهو الحزب الذي يتبنى رؤية شاملة ويدعو إلى التنمية المستدامة ويحترم التنوع ويسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ويتبنى منظومة قيم عليا قادرة على استثمار عناصر المركب الحضاري على أفضل وجه. من خلال هذا الحزب، يمكن للمجتمع أن يتجاوز التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويصل إلى مرحلة من النضج الحضاري الذي يعكس تفاعلاً إيجابياً بين الإنسان والبيئة والزمن. ومن هنا تكمن ضرورة أن يسعى أصحاب الاحزاب ذات البعد الحضاري الحديث الى توحيد صفوفهم في حزب واحد كبير يستطيع ان يحقق حضوراً برلمانياً مؤثراً في مسيرة الدولة والمجتمع.











